الهجرة غير الشرعية - دراسة تحليلية في الواقع والأسباب

د. ناصري سميرة جامعة خنشلة

ملخص:

لقد شهد النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة تغيرات عميقة مست العديد من جوانبه لا سميا الفواعل ، الهيكل، والقيم السائدة فيه بما فيه التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن التقليدي و انتقاله من مستوى الحفاظ على البقاء الفيزيائي للدولة إلى مستوى مفهوم الأمن الشامل و المتعدد global Security بكل أبعاده السياسية ، والاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية ، كل ذلك كان نتيجة تغير في طبيعة التهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وتعتبر الهجرة غير شرعية كأحد هته الفواعل الجديدة العابرة للحدود ، والتي استفادت من المزايا التي منحتها لها العولمة خاصة تلك المتعلقة بالثروة التكنولوجية و الرقمية ، فالتحولات البنيوية الكبرى الحاصلة في السياسة العالمية أفرزت لدى الاتحاد الأوروبي نمطا جديدا من التصورات و الادراكات حول التهديد والأمن من حيث المضمون، المصدر والطبيعة، حيث كان تهديد عسكريا بالدرجة الأولى صار التهديد الجديد شاملا ومركبا، فما تمثله إفريقيا من أمراض أوبئة، نمو ديمغرافي، كوارث بيئية وتخلف اقتصادي، اختلاف الثقافات، مد أصولي وتطرف، يشكل تهديدا للأمن الأوروبي، فالدول الأوروبية تنظر إلى إفريقيا على أنها مصدر أساسي للا استقرار واللاامن، ومن هنا جاءت أهمية دراسة هته الظاهرة لما لها من أبعاد خطيرة على مستقبل الأمن و السلم الدوليين على الجانبين الإفريقي والأوروبي وبهدف الوصول إلى إيجاد آليات معينة تساعد على احتواء هته الظاهرة .

Abstract:

The post-Cold War international order has witnessed profound changes in many aspects, including the fruits, structure, and values of the post-Cold War regime, including changes in the concept of traditional security and its transition from maintaining the state's physical survival to the level of global security In all its political, economic, social and cultural dimensions. This was the result of a change in the nature of the security threats of the post-Cold War era. Migration is illegal as one of these new transboundary acts, which benefited from the advantages granted by globalization, Technological wealth and digital, the major structural transformations taking place in world politics produced in the European Union, a new pattern of perceptions and perceptions about the threat and security in terms of content, the source and nature, It is a military threat that the new threat is all-encompassing and complex. What Africa represents is epidemics, demographic growth, environmental disasters and economic backwardness, different cultures, fundamentalist extremism and extremism, a threat to European security. European countries view Africa as an essential source of stability. security. Hence the importance of studying this phenomenon because of its

www.manaraa.com

serious dimensions on the future of international security and peace on the African and European sides and with a view to finding specific mechanisms to help contain this phenomenon.

مقدمة:

لقد شهد النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة تغيرات عميقة مست العديد من جوانبه لا سميا الفواعل ، الهيكل، والقيم السائدة فيه بما فيه التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن التقليدي و انتقاله من مستوى الحفاظ على البقاء الفيزيائي للدولة إلى مستوى مفهوم الأمن الشامل و المتعدد global security بكل أبعاده السياسية ، والاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية ، كل ذلك كان نتيجة تغير في طبيعة التهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة بفعل ظهور فواعل جديدة أثرت في المفهوم التقليدي للأمن، وتعتبر الهجرة غير شرعية كأحد هته الفواعل الجديدة العابرة للحدود ، والتي استفادت من المزايا التي منحتها لها العولمة خاصة تلك المتعلقة بالثروة التكنولوجية و الرقمية ، فالتحولات البنيوية الكبرى الحاصلة في السياسة العالمية أفرزت لدى الاتحاد الأوروبي نمطا جديدا من التصورات والادراكات حول التهديد والأمن من حيث المضمون، المصدر والطبيعة، حيث كان تهديد عسكريا بالدرجة الأولى صار التهديد الجديد شاملا ومركبا، فما تمثله إفريقيا من أمراض أوبئة، نمو ديمغرافي، كوارث بيئية وتخلف اقتصادي، اختلاف الثقافات، مد أصولي وتطرف، يشكل تهديدا للأمن الأوروبي، فالدول الأوروبية تنظر إلى إفريقيا على أنها مصدر أساسي للااستقرار واللاأمن ، وحتى حالات اللااستقرار التي تتميز بها البيئة الداخلية للدول الإفريقية تعتبر مصدرا محتملا لتهديد أمن دول الاتحاد الأوروبي، لأن تزايد الاعتماد المتبادل وتطور تكنولوجيا الاتصال، زادت من التأثير المتبادل بين الدول، فالمخاطر التي تهدد منطقة معينة أيا كان مصدرها أو حجم خطورتها لن يكون تأثيرها مقتصرا على هذه المنطقة وحدها بل ينتقل إلى المناطق المجاورة، هذه المخاطر ذات طبيعة متعددة وأسباب كثيرة ومختلفة اقتصادية، سياسية، اجتماعية...فارتباط الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، التطرف، والإرهاب بالهجرة السرية حسب اعتقاد الدول الأوروبية، دفع هذه الأخيرة إلى الاهتمام بالهجرة السرية وسبل محاربتها، وأصبح موضوع الهجرة السرية يحظى بأهمية بالغة في الدراسات الأكاديمية واللقاءات الدولية وتشكل محورا للعديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الدول، خاصة دول الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية، التي لم يخلو لقاء بينها لم يتناول ظاهرة الهجرة السرية وكانت طرق مكافحتها تشكل محور اهتمام العديد من هذه اللقاءات. ومن هنا جاءت أهمية دراسة هته الظاهرة لما لها من أبعاد خطيرة على مستقبل الأمن و السلم الدوليين، لهدف الوصول إلى إيجاد آليات معينة تساعد على احتواء هته الظاهرة.

www.manaraa.com

و مع كل ما تقدم سوف نحاول في هذا البحث معالجة الإشكالية التالية:

- **كيف يمكن أن يؤدي عجز الدولة عن تحقيق شروط الأمن بكل أبعاده إضافة إلى الاستقرار الداخلي في استفحال و انتشار ظاهرة الهجرة السرية كظاهر مرضية تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي والدول المستقبلة؟**
- **ما هي الحركيات السببية المنتجة لهذه الظاهرة؟**

وللإجابة عن هته الإشكالية نطرح الفرضية التالية:

إن تعدد أسباب ظاهرة الهجرة السرية يتطلب اتخاذ إستراتيجية شاملة لمواجهتها فالعوامل الاقتصادية والسياسية أهم الحركيات السببية للهجرة السرية.

وللإجابة عن الإشكالية سنحاول دراستها في محورين: **المحور الأول** سنتناول فيه الجريمة المنظمة مفهومها وأنواعها باعتبار الهجرة غير شرعية نوع من أنواع هته الجريمة المنظمة أما **المحور الثاني** فسندرسه فيه المحركات السببية للهجرة غير الشرعية.

المحور الأول: مفهوم الجريمة المنظمة وأنواعها.

المحور الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية.

المحور الأول:مفهوم الجريمة المنظمة:

تتفق جميع التعريفات التي قامت الدول بوضعها من خلال جهاتها الأمنية أو من خلال المؤتمرات و الندوات الأمنية و أغلب التعاريف التي وضعها الباحثون المختصون في علم التعريف الجريمة و إن اختلفت الصيغ اللغوية لها. حيث تشترك جميعها بأنها نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط أساس العمل الجماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام و الوسائل و التقنيات المتطورة و غير المحظورة.

- **يعرفها الانتربول** على أنها :"أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة و تهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية"[1].
- **تعريف مجموعة مكافحة المخدرات و الجريمة المنظمة للإتحاد الأوروبي:**"جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة و يكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو و تحقيق الأرباح"[2].

---

[1] يونس زكور، الإرهاب و الإجرام المنظم، أية علاقة. متحصل عليه: . http://www.ahewar.org

[2] الرجع نفسه، ص 01.

www.manaraa.com

- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** انطلاقا من كون الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية يأخذ شكلا فدراليا فإن كل ولاية حاولت وضع تعريف محدد للجريمة المنظمة في تشريعاتها و لعل أهم تعريف هو الذي جاء به تشريع ولاية ميسيسيبي حيث اعتبرتها "الجريمة التي ترتكب من شخصين أو أكثر لمدة طويلة و تكون لغرض تحقيق مصلحة"[1].
- **تعريف التشريع السويسري:** عرفها في قانون العقوبات في المادة 260 بأنها "أي شخص يشارك في منظمة و يحتفظ على انضمامه لها و على أسرارها و يمارس أنشطة تتسم بالعنف كهدف في حدّ ذاته أو يحصل على أرباحه بوسائل إجرامية يعاقب بالحبس الانفرادي أو الاعتقال لمدة تصل إلى خمس سنوات على الأكثر و يخضع للعقاب كل شخص يرتكب أي عمل إجرامي بالخارج في حالة قيام المنظمة بتنفيذ أنشطتها كليا أو جزئيا في سويسرا"[2].

و منه يمكن تعريف الجريمة المنظمة على أنها كل فعل غير شرعي يرتكبه الفرد يؤدي بالمساس بالإنسان في نفسه أو ماله أو بالمجتمع و نظامه السياسي و الاقتصادي يترتب عنه جزاء.

1- مظاهر الجريمة المنظمة:

تعدد صور و أنواع الجريمة المنظمة بحسب المجتمعات و وسائل التكنولوجيا و من صور الجريمة المنظمة ما يلي:

2- الاتجار الغير مشروع بالمخدرات:[3]

تشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع إنساني من آثارها كما أن تكاليف الإجراءات الدولية و المحلية لمكافحة انتشار المخدرات و التوعية بأضرارها و علاج المدمنين سنويا تقدر بـ:120 مليار دولار فتجارة المخدرات تمثل نسبة 8 % من مجموع التجارة العالمية ، حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2000.

كما أن الاتجار في شتى أصناف المخدرات عبر العالم تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الاقتصاد و مستواه في تلك الدول فالضرر الاقتصادي يتمثل في عدم قدرة الجهاز القائم على تحديد و حساب الناتج الداخلي الخام و الناتج المحلي الإجمالي بدقة نظرا للأموال الطائلة والمتداولة في السوق و التي يصعب تقديرها.

---

[1] الرجع نفسه، ص 02.

[2] الرجع نفسه، ص 02.

[3] بسمة عولمي، "جريمة تبييض الأموال و خطر المخدرات على الاقتصاد و سبل مكافحتها". جريدة الشعب، العدد 14492 فيفري 2008 ص 11-22.

www.manaraa.com

- تحتل كولومبيا المرتبة الأولى على رأس الدول التي تنتشر فيها زراعة المخدرات حيث قدرت مساحة الأراضي المستغلة في زراعة الكوكايين بـ:150 ألف هكتار و يقدر المحصول من الكوكايين بـ: 650 ألف طن حسب إحصاءات 2001
- كما تعتبر المكسيك منطقة مثلى لتهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية و بكميات هائلة تقدر بمئات الأطنان و تجلب إيرادات سنوية معتبرة يفوق الناتج الوطني الخام لدولة المكسيك.
- أما في العالم الإسلامي فقد ذكر تقرير الأمم المتحدة بان من دول العالم الإسلامي و التي تقوم بزراعة و إنتاج الأفيون بكميات كبيرة هما أفغانستان وباكستان.

و مما سبق يمكن القول أن لتجارة المخدرات الحظ الكبير و الوافر في الجريمة المنظمة و أن عوائدها تستغل لنشاطات أخرى.

1. الاتجار في الأشخاص:[1]

أضحت مشكلة الاتجار في الأشخاص أحد التحديات الكبرى التي تهدد أمن و كيان المجتمع و البشرية و استقرارها. كما أصبحت جرائمها تحتل المركز الثالث في الأرباح بعد تجار السلاح و المخدرات فضلا عن أنها أصبحت أكثر نموا و اتساعا حتى أصبحت مشكلة عالمية تمضي جميع دول العالم سواء كانت تلك الدول نقاط تجمع أو محطات عبور أو وجهة نهائية لتلك التجارة. و تعد جرائمها الآن من الجرائم الدولية المنظمة العابرة للدول أو ما يسمى عبر الوطنية. و يشكل الاتجار بالأشخاص و خاصة النساء لغرض الاسترقاق الجنسي أحد الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها المنظمات الإجرامية نظرا لما يحققه من أرباح عالية.

و قد نشطت المنظمات الإجرامية في ممارسة هذا النشاط الخطير على الصعيد الوطني و الدولي و أشهر المنظمات الإجرامية عبر الدول الكبرى التي تضطلع بهذه التجارة جمعيات الثالوث الصينية Traids و الياكوزا Yakoza اليابانية[2].

و يقصد بتعبير الاتجار بالأشخاص كما عرفه بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع و معاقبة الاتجار في الأشخاص بأنه"تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة تهديد أو بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال و يشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال الغير بأشكال متعددة

---

[1] الشريعة الإسلامية سبقت القوانين الدولية في حفظ كرامة الإنسان و حقوقه. متحصل عليه: http://childhood.gov.sa .

[2] يوسف داوود ، كوركيس، الجريمة المنظمة، عمان: الدر العملية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع.2001، ص 68.

www.manaraa.com

كالصخرة أو الخدمة قصرا أو استرقاق أو الممارسات الشبيهة بالرّق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء"[1].

2. غسيل الأموال:

إن مصطلح غسيل الأموال يتضمن العديد من التعريفات إلا أنها متفقة في المضمون حيث عرفتهم اللجنة الأوروبية لغسل الأموال عبر دليلها أنه "عملية تحويل الأموال المحصلة من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء و إنكار المصدر غير الشرعي و المحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم"[(8)].

و تعد متحصلات المخدرات المصدر الأول لغسل الأموال، إلا أن الأنشطة الرئيسية التي تقوم عليها الجريمة المنظمة و التي يتم غسل عائداتها لا تقتصر على المخدرات فقط بل تشمل أنشطة أخرى منها الاتجار غير مشروع بالأسلحة و الاتجار غير مشروع بالآثار و تزييف العملة[2].

و استخدم مصطلح" غسيل الأموال " لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1920 و ذلك عندما لجأت عصابات الشوارع إلى البحث عن وسيلة تضفي بها صفة المشروعية على عائداتها الإجرامية التي تحصلت عليها عن طريق الاحتيال.

3. **الإرهاب الالكتروني: (أو الرقمي) Electronic or digital terrorism**

هو مصطلح يشير إلى ثقافة سلبية عبر الانترنت ذات خطورة خاصة. فالإرهاب الالكتروني مظهر من مظاهر العدوان على امن الدول باستخدام الانترنت ، ومن مظاهر السلبية الخطيرة اتساع رقعة تصنيف الجريمة التقليدية في القانون الاجتماعي و خصوصا في قانون العقوبات النيوكلاسيكي . و ذلك باستخدام الأداة التشريعية و الإعلامية في هذا الشأن . لذلك كان النداء المتواصل من الفقه و الأكاديمية و خبراء السياسة و المجتمع و القانون بضرورة التواصل إلى صيغة اتفاقية لهذا المصطلح الجديد حتى يمكن أن تتضح صورته الكلية التي من خلالها يمكن توجيه الشرعية و المشروعية لمواجهة و الحد من انتشاره.[3]

4. تهريب المهاجرين غير الشرعيين:

يعد تهريب المهاجرين غير الشرعيين (Sumuggling of Illegal Migrants) أحد المظاهر المميزة للتطور الخطير الذي آلت إليه الجريمة المنظمة عبر الدول و تقدر الأرباح المحققة من هذا النشاط بنحو (3.5 مليار دولار سنويا) و تضطلع المنظمات الإجرامية بتهريب أعداد كبيرة

---

[1] غسيل الأموال المفهوم و المدى. متحصل عليه: http://www.qalqilia.edu.ps

[2] يوسف داوود ، كوركيس، المرجع نفسه، ص 80.

[3] الملتقى الأكاديمي العربي الأول حول الإرهاب الإلكتروني. متحصل عليه: http://www.arabo.org.eg

www.manaraa.com

من المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية و تقودهم بإدخالهم بصورة غير مشروعة إلى البلدان المتقدمة، و تشكل الهجرة خطرا على سيادة الدول المستقبلة لها إذ أن وجود المهاجرين غير الشرعيين في إقليم الدولة يشكل خرقا لسيادتها، كما أنه يعرض المهاجرين أنفسهم لمختلف أنواع المعاملات اللاانسانية الماسة بالكرامة[1].

لكن ثمة وجه سيء أيضا لهذه الظاهرة التاريخية ، هذا الوجه السيئ كان هو السبب في أن يحضى هذا الموضوع في العقود الأخيرة بأهمية كبرى ضمن مختلف الدراسات الأكاديمية واللقاءات الدولية ومحور اهتمام العديد من المؤسسات حكومية كانت أو غير ذلك[2].

الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، عبر (قوارب الموت، شاحنات البضائع،عقود عمل مزورة،الزواج الأبيض،ذهاب سياحة دون عودة ...).

المحور الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية

تمثل الهجرة السرية أو غير الشرعية أحد الأبعاد السيئة لهذه الظاهرة والتي بدأت تخرج عن نطاقها التقليدي كمحاولات معزولة وأصبحت تعتمد على شبكات منظمة ومهيكلة حول شبكات متداخلة تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه.

إن الهجرة السرية هي انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون

تعتبر الهجرة السرية ظاهرة معقدة ذات أبعاد متنوعة بشكل يعكس تعدد وتنوع الحركيات السببية المنتجة لهذه الظاهرة وهو ما نحاول التطرق إليه عبر جملة التصورات الآتية :

1. الأسباب السوسيو اقتصادية

الشباب المغاربي سئم من بؤس الجنوب،مبهور بالضفة الشمالية لحوض المتوسط، ولأنه لا يتمكن من الوصول إليها بطرق شرعية،فإنه يحاول عبور المتوسط بالطرق الغير شرعية وذلك لجملة من الحركات الأسباب وأهمها:

---

[1] يوسف داوود ، كوركيس، مرجع سابق، ص 74.

[2] رشيد بداوي'الهجرة ،العولمة،التنمية:أية مقاربة؟!'متحصل عليه من:
http://www.tanmia.ma/article-imprim.php3?

www.manaraa.com

- البطالة وغياب الأمن الوظيفي. حيث تعاني الدول المغاربية من ارتفاع حجم البطالة وعدم توفر فرص العمل. حيث تبلغ نسبة البطالة في تونس15 % .بينما في المغرب12%.أما الجزائر فقد وصلت نسبة البطالة 23,7 % [1].

بالإضافة إلى سياسة وظيفية مرنة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية. وعدم استقرار الدخل. وغياب الاستقرار الوظيفي. مما يدفع الشباب للانتحار الجماعي في البحر على انتظار وعود الحكومات.

- زيادة الاختلال بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية أدى لزيادة ظاهرة الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد حيث أن الضغوطات السكانية في ظل هذه الاقتصاديات الضعيفة أثرت على الامتيازات المادية وأدت تناقص الرصيد النفعي للفرد مما يجعل الهجرة رهان للارتقاء الاجتماعي للفرد وأسرته2.
- يعاني الأفراد في الدول النامية عموما من عدم المساواة في توزيع الثروة وغياب العدالة الاجتماعية. بالإضافة لوجود عقبات في قضاء المصالح وضرورة الواسطة في إيجاد فرص عمل مناسبة.
- تتمتع الدول الأوربية باقتصاديات متطورة تمكنها من توفير مستوى معيشي كريم لسكانها. بينما تعاني الدولة الأم من اقتصاديات ضعيفة وقدرات تنموية محدودة .مما يجعلها تخضع لضغوط مالية بسبب تعاظم قيمة الديون الخارجية مما أدى لوضع قيود صارمة على الاستهلاك تناقض مع ما تبشر به وسائل الإعلام من نمط حياة ترفي في الدول الأوربية.مما يجعل الشباب يسعى بكل الطرق للوصول لأرض النعيم "eldorado"3.
- انعدام التخطيط الواقعي في مجال القوة البشرية وفي ميدان التخطيط التربوي .أو الفشل في إيجاد التكامل والتنسيق بين مدرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.
- مظاهر الترف التي يظهرها المهاجرين عند قدومهم لأوطانهم .مما يولد لدى الشباب الرغبة في الاغتناء السريع وإثبات الذات.
- وجود شبكات لتجارة الأوهام. توهم الشباب بتجاوز العوائق الجغرافية والأمنية للوصول إلى الضفة الشمالية. حيث يقدم الشباب إلى هذه الشبكات المنظمة مبالغ تتراوح مابين 600 و5500 دولار للمرور عبر مضيق جبل طارق مثلا.

---

[1] حمادة منتصر'مهاجرون برسم الموت..ضحايا التهريب وسفراء للخلايا النائمة"متحصل عليه من:
http//www.al-majalla.com/printnew.asp?DB : Newstahqeeq&News/D/70.

[2] Andy Gabon : les jeunes et l'Immigration : quelle politique Envisager.panorama. 6Déc 2007.

[3] Immigration clendistine : Introduction Générale.obtenu en parcourant : www Canal blog.com/cf/fe/tb ?

www.manaraa.com

- عدم المساواة بين دول الشمال ودول الجنوب في النمو والتطور واستغلال الدول الغنية لثروات الدول الفقيرة ،حيث أن 20 % من سكان العالم يمتلكون 80 % من الناتج العالمي ،بالتالي فإن الهجرة هي منتوج لتبعية الجنوب للشمال والنظام الاقتصادي العالمي القائم على هيمنة الشمال على الجنوب.

2. الأسباب الجيو سياسية

تعد الحروب والنزاعات الداخلية الناجمة عن الصراعات العرقية أو العقائدية أحد دوافع الهجرة السرية (الفرار من الحروب الأهلية في بلد المنشأ نتيجة الاضطهاد الديني ، الترهيب، القمع،الإبادة الجماعية والمخاطر التي يتعرض لها المدنيون أثناء الحرب أحد الحركيات السببية التي تقف وراء الهجرة السرية) [1].فمعظم الدول المصدرة للهجرة هي دول فقيرة بالأساس إضافة إلى أنها تعاني من أزمات سياسية وحروب أهلية فالطبيعة الاجتماعية المفككة أثنيا وعرقيا تجعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا، وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة ومُوحِدة تجعل من الهجرة هدفا للبحث عن الاستقرار،مثلما حدث للأرمن في أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية بين 1915 و 1923 ومثلما حدث للتوتسي عام 1994 على يد الأغلبية في رواندا من قبائل الهوتو حيث أسفرت المذابح عن وقوع أكثر من 800.000 ضحية بشرية، وهرب أكثر من مليوني لاجئ إلى دول مجاورة مثل بورندي والكونغو.

كما تعد الهجرة السرية أحد الحركيات الإنسانية المعبرة عن عدم قدرة النظام السياسي على إنتاج بيئة داخلية قادرة على الاستجابة لتطلعات السكان من خلال:

- عجز النظام عن أداء وظيفة التنشئة الاجتماعية- السياسية، خصوصا في الدول المستقلة حديثا والتي لا تزال تواجه مشكلة بناء الأمة حيث يقع على عاتق الدولة مهمة تنشئة الناس على إخضاع ولاءاتهم العائلية والقبلية والدينية وغيرها من الولاءات الفرعية إلى الولاء إلى الأمة الجديدة2.أي خلق الإحساس العام بالهوية الوطنية ،في الوقت الذي تؤدي فيه التنشئة الاجتماعية السياسية إلى بناء المجتمع السياسي وخلق هوية قومية ،فإنها

---

[1] امحند برقوق،" ا لساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية "مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد الأول، جانفي2006 ، ص12.

[2] سالم حافظ رعد، التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي .عمان:دار وائل للنشر،2006 ، ص41.

www.manaraa.com

يمكن إن تؤدي في ذات الوقت إلى تمزق المجتمع وابرز صور هذا التمزق هو الانفصال كما حصل بالسودان أو المطالبة به أو الهجرة1.

- غياب أي مفهوم حقيقي للعمل المدني civil work لان المواطن لا يرى انه ممكن EMPOWERED على ذلك. ويشعر أن ما يقوم به من جهد أو نضال مدني لن يفيده في إحداث تغيير حقيقي طالما أن المجتمع السياسي برمته لا يستند إلى مفهوم المواطنة2.(الهجرة كرد فعل يائس لشباب فقدوا أي إحساس بالمواطنة) .
- غياب الديمقراطية كنظام حكم وعجز النظام عن بناء صيغ للحكم الجيد: فضآلة نصيب الشباب من الممارسة الديمقراطية وعدم الشعور بحضور سياسي فاعل يولد الإحباط3. والشعور بالتهميش الذي تتخذ الهجرة السرية أحد أكثر أشكاله التعبيرية قسوة وألما.
- إخفاق أنماط التنمية وعجزها عن تحديث المجتمع وتامين الحياة الكريمة لأبنائه.
- أزمة النظام التعليمي أفرزت عشرات الآلاف من الشباب البطالين الذين يعيشون قسوة التهميش والاستعباد من السياقات الاجتماعية. الاقتصادية والسياسية[4].

إضافة إلى جملة الحركيات السببية الأنفة الذكر فإن من بين الأسباب إن لم تكن دافعة فهي مشجعة على الهجرة السرية هو استخدام الدول المصدر لها كورقة ضغط سياسية على الدول المستقبلة مثل حالة (المغرب – إسبانيا) (ليبيا- إيطاليا-مالطا) (مصر-اليونان) من اجل تحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية فهي تصعب الطرق أحيانا وتسهلها أحيانا بهدف الضغط.

كما تمثل المعايير الانتقائية الصارمة أمام تدفقات المهاجرين معوقات جمة لا تشجع المرشحين للهجرة[5] بطرق قانونية (تشديد الطرق القانونية).

إن العوامل السياسية تعد قوية جدا في تفسيرها للهجرة السرية خاصة وان المهاجر غير الشرعي ما يلبث أن يلحظ الفرق بمجرد ولوجه الضفة الأخرى التي عادة لا تبعد عن وطنه الأصلي إلا ببضع كيلومترات .فأوربا لا تبعد عن المغرب مثلا إلا ب: 14 كيلومتر مربع.

---

[1] المرجع نفسه ، ص42.

[2] سامح فوزي، "الحوكمة ".مفاهيم .العدد 10 أكتوبر 2005 ، ص3-57.

[3] بشير مصطفى، "الفرار عبر مضيق جبل طارق ".الشروق.العدد 28.2236 فيفري 2000 ، ص19.

[4] محمد محمود يوسف، "الطيور العربية المهاجرة والمستقبل المجهول"، تحصل عليه من http//www.arabic.rnw.nl

[5] عبد الفتاح العموص،"المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية :إشارة للبلدان المغاربية".تحصل عليه من http://www.afeantine.org/archives/nov.dec2003/ammouss.htn:

www.manaraa.com

3. الأسباب السوسيو ثقافية

يجمع أساتذة علم النفس على إن هجرة الشباب غير المشروعة لها دوافع نفسية ولدت نتيجة البطالة والفراغ الذي يعانيه الشباب مما يسبب لهم حالة من الضيق والاكتئاب النفسي وهذا ما يدفع الشباب إلى الهجرة بحثا عن حياة أفضل في دول المقصد.

وهناك حيل في الصحة النفسية جعلت الشباب يهاجر بطرق غير مشروعة ،كالحيل الدفاعية التي يستخدمها الفرد للهرب من المشكلة ،ومنها الحيل التي تعتمد على الإزاحة وهي دفع النموذج السيئ والتخلص من البطالة والحيل التي تعتمد على التبرير وهو إن يأتي الشباب –عندما يسعى للهجرة غير المشروعة- بمبررات متعددة هربا من المشكلة. منها انه في حاجة ماسة للمال وأنه مسافر بحثا عن الرزق وأنه لديه طموح يريد أن يكون مثل أقرانه[1] خاصة ظل صور "النجاح" الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته لبلده لقضاء العطلة...الخ.

كل هذه الحيل تستخدم من الناحية النفسية وذلك للتغلب على الصراع النفسي الذي يعيشه الشاب مشروع المهاجر السري.

إضافة إلى الدوافع النفسية التي تحمل الشباب على الهجرة فإن أثار الإعلام المرئي في ظل العولمة ساهمت في وجود جملة من "التمثلات" لدى الشباب حول أوروبا كأرض للخلاص.

فوسائل الإعلام كأدوات للهيمنة الرمزية بتعبير "بيار بورديو" تسوق لنموذج الحياة الأوروبية ونظامها الاجتماعي الممتاز إلى جانب احترام الفرص السياسية والإنسانية لصالح جميع السكان دون تمييز مما يصنع الجاهزية لدى الشباب للهجرة ولو عبر الموت كنوع من الانتحار المنهج الذي يعرب عن حالة من "الوعي المخرب"[2].

كما أن وسائل الإعلام ذاتها تصنع نوعا من الازدواجية في معايير الحكم والتفكير لدى الشباب وتجعله يعيش نوعا من التناقض والتيه بين خطاب مدعوم بترسانة إعلامية ضخمة وواقع محل تساؤل ،إذ كيف لا يكون مستغربا أن تتزايد الأسفار في كل الاتجاهات و لا تتطور في اتجاه أوروبا. وكيف يكون طبيعيا في حركة العولمة ذاتها إن تنتقل البضائع ورؤوس الأموال ويمنع البشر من حق التنقل؟

---

[1] هبة محسن، "الهجرة إلى أين؟"متحصل عليه من : http://horytna.Net/Default.aspx

[2] بشير مصطفى، مرجع سابق ، ص19.

www.manaraa.com

الخاتمة:

خلال فترة إعادة البناء كانت أوروبا في حاجة إلى أيدي عاملة بشكل مكثف وكانت الهجرة غير خاضعة للتعقيدات القانونية الحالية، التي فرضتها التطورات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، فلم تكن ظاهرة الهجرة السرية منتشرة بهذه الحدة و بهذه الأعداد، لكن بعد توسع الاتحاد الأوروبي شرقا ليضم دول أوروبا الشرقية التي كشفت بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية والتي كانت قائمة فيها عن أوضاع متردية، اقتصاديات هشة، بطالة، فقر...مما أدى إلى تحويل اهتمامات دول الاتحاد الأوروبي نحو هذه الدول باعتبارها أعضاء في الاتحاد، وأعطت الأولوية لمواطني هذه الدول باعتبارهم مواطني الاتحاد خاصة في مجال العمالة نظرا للاتفاقيات التي تربط دول الاتحاد في هذا الشأن، وأن دخول عمال أجانب إلى سوق العمل في أي دولة أوروبية يؤثر على بقية دول الاتحاد، فقلصت أوروبا اعتمادها على اليد العاملة الإفريقية، هذا التحول لم يكن في صالح الأفارقة الذين صعب عليهم دخول أوروبا، مما دفعهم إلى الهجرة سرا، وما نتج عنها من مأساة، وارتفاع الضحايا المهاجرين إلى جانب انعكاساتها المتعددة على كل من دول المنشأ والعبور والمقصد هذه الهجرة رغم تطوراتها إلا أنها مستمرة لأنها تعد هروبا من طرف الأفارقة من الأوضاع الاقتصادية، والسياسية والأمنية والاجتماعية المتردية التي تعرفها القارة، والمتمثلة في الفقر والبطالة وغياب الديمقراطية، وعدم احترام حقوق الإنسان والنزاعات المتواصلة وضيق الأفق وانتشار الأوبئة والأمراض، وتلوث البيئة في حين تعرف القارة الأوروبية تطورا في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية استتباب الأمن وخلوها من الحروب، واحترام حقوق الإنسان، والحرية والرفاه الاقتصادي.

ومن أجل محاربة هذه الظاهرة اتخذت كل من الدول الإفريقية والأوروبية عدة إجراءات رأت أنها مناسبة للحد من الظاهرة وتنوعت هذه الإجراءات منها ما هو عقابي، ومنها ما هو وقائي لمنع حدوث الظاهرة، وكانت هذه الإجراءات في إطار فردي، ثنائي وجماعي حيث عقدت عدة مؤتمرات تناولت هذه القضية، حاولت وضع إستراتيجية شاملة لمكافحتها اشتملت الإستراتيجية على عدة جوانب، عقابية، قانونية، مؤسساتية، سياسية ، اقتصادية، اجتماعية، رغم أن الإستراتيجية المتبناة شاملة إلا أن الاتحاد الأوروبي كان يركز دائما على الجانب الأمني لمكافحة الهجرة السرية، في حين أن الطرف الإفريقي كان يركز على الجانب السوسيو الاقتصادي التنموي" ، الذي كان يتجنبه الاتحاد الأوروبي حتى لا يتحمل أعباء مالية أخرى.

بالنظر إلى المعطيات الحالية،وما قيل عن الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية بالأخص فإن إفريقيا مرشحة لاستقطاب أكبر لنشاطات جماعات الجريمة المنظمة ، و هذا تبعا لأسباب التي ذكرناها في المحاور السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و حتى الآليات الإقليمية و الدولية، تبقى غير كافية لمواجهة الظاهرة ، كما أن هاته الآليات ركزت بصفة أكبر على الجانب الأمن فقط، دون البحث عن الأسباب الحقيقية والجوهرية المؤدية للظاهرة ، و التي هي بالأساس تتمثل في ضعف البني التحتية الداخلية خاصة لدى دول منطقة الساحل الإفريقي، و عجز أنظمتها السياسية عن تحقيق شروط التنمية الاقتصادية و الاستقرار السياسي.

و بالتالي فإن أي رغبة حقيقية في القضاء و معالجة ظاهرة الجريمة المنظمة ، يجب أن تبلور آليات ناجحة تستهدف التنمية لمنطقة من أجل القضاء على الفقر، المجاعة ، الأوبئة، و التهميش السياسي، و بناء آليات فعالة للحكم الراشد.

www.manaraa.com